

## وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ «بالتفوضىض»

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

للعام المالى ٢٠١٦

### رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفوضىض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

ال الصادر في ٢٠١٠/٢/٢١ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠١٧/٤/٩

باعتراض الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٣/١٢ :

**قرار:**

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالي ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٦٦٣٨٦٧,٥٤ ج (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وثلاثة وستون ألفاً وثمانمائة وسبعة وستون جنيهاً وأربعة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٢٥٢٤٢٨٢,٧٤ ج (فقط مليونان وخمسمائة وأربعة وعشرون ألفاً ومائتان واثنان وثمانون جنيهاً وأربعة وسبعين قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١١٣٩٥٨٤,٨٠ ج (فقط مليون ومائة وتسعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وأربعة وثمانون جنيهاً وثمانون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٩٣٥٤٢٦٣,٢٢ ج (فقط تسعة ملايين وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألفاً ومائتان وثلاثة وستون جنيهاً واثنان وعشرون قرشاً لا غير).

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠١٨/٣/١٢

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد